

المبحث الثالث

التشبيه للذات الإلهية

ألفاظ في نصوص موهمة للتشبيه - جل الله وتعالى -

وردت ألفاظ في نصوص شرعية : القرآن الكريم ، السنة النبوية ، مثل : « يد » ، « يمينه » ، « يده مبسوطتان » ، « أيدي » ، « كلتا يديه يمين » ، « أصابع » ، « وجه » ، « عين » ، « عيون » ، « رجل » ، « قدم » ، « حقو » ، « ضحك » ، « مشى » ، « هرولة »

في العقيدة السلفية الإثبات على حقائقها اللفظية ، وتفويض معنى معين مما يستلزم بداهة تشبيه الخالق - جل شأنه - بالمخلوق ، ومؤداه عقيدة « إله رب مجسم » ، وهذا الاعتقاد من الخطورة بمكان ، فإلى تفصيل موثق ومبسط معاً بجدية :

قراءة في الفكر الوهابي السلفي في ألفاظ موهمة للتشبيه :

من المعلوم لكل ذى بصر وبصيرة أن المسلمين في شتى الأعصار والأمصار لم يختلفوا في الأصول الأساسية للدين الإسلامي وهي أركان الإيمان الست : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وأنبيائه وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره » وأركان الإسلام الخمس « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ... » والإحسان « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم يكن تراه فإنه يراك »^(١) ، وقد تلقت الأمة هذه الأصول بالقبول وآمنت بها وأنفذت أحكامها وذلك من لدن بعثة النبي محمد ﷺ إلى يومنا هذا وإلى

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان ، أحد ٥١/١ .

ما شاء الله - تعالى ، وقد وصف الله - جل شأنه - أمة الإسلام بالخيرية لصدق إيمانها ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) وبشر رسول الله ﷺ هذه الأمة بعدم الشرك فقال في خطبة حجة الوداع (ما أخاف عليكم أن تشركوا من بعدى) (٢) ، وأوجب الشارع الحكيم عصمة دماء وأموال وأعراض المقرين بالملزمين لهذه الأركان « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلکم المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله فى ذمته » (٣) ، وقوله : (كل المسلم على حرام : ماله ودمه وعرضه) (٤)

والنصوص فى هذا الجانب الأعظم كثيرة والآثار غزيرة والشواهد مستفيضة .

إذا علم هذا :

فإن من المعروف للمشتغلين بالعلم أن أفهام الناس تتفاوت ومداركهم تتباين لذا فإن الفروعيات المتعلقة بهذه الأركان قد يختلف فيها من حيث المعنى والدلالة والحكم وصفته ومناطه، وتلك سنة الله فى خلقه، ولأن النصوص تتناهى والحوادث والوقائع لا تتناهى ، ومن ثم تناول أهل العلم تلك الفروعيات التى لا نص قطعى الدلالة فيها بالشروح تبعاً لقواعد علمية معتبرة لديهم ومن ثم تعددت وجهات نظر فيما يعرف بالتعددية الفكرية فى العقيدة والفقه الإسلامى وعلوم اللغة وما سوى ذلك من العلوم الإسلامية، بما يدل على السعة والرحابة الفكرية لعلوم الشريعة الغراء والرسوخ الأصيل لدى رجالها الذين يستنبطون ما خفى على العوام الأحكام امتثالاً لقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٢) السيرة لابن هشام ٦٠٣/٢ .

(٣) رواه أصحاب السنن .

(٤) رياض الصالحين ص ٨٥ رقم ٢٣٥

أَلَا أَمْرٌ مِنْهُمْ لَعَلَّكُمْ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١﴾ .

وكانت وستظل السمة الغالبة لأهل العلم ومحبيه الحرص على الود والتماس العذر وعدم التعصب .

أولاً : المحكم المتشابه في القرآن الكريم : يقول الله تعالى - ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن القرآن الكريم في جملة ينقسم إلى قسمين : منه ما واضح الدلالة على المراد ، ومنه ما خفيت دلالة على المراد (٣) . وواضح الدلالة من غير خفاء هو المحكم ، والمتشابه عكسه (٤) .

وقد تعددت تعاريف العلماء للمحكم والمتشابه لكثرة استعمال هذين الاصطلاحين في معان متعددة يجعلهما من قبيل المشترك اللفظي (٥) .

أ) أسباب التشابه : علم مما سبق أن مرد التشابه - إجمالاً - الخفاء والغموض المحيط بدلالة اللفظ على المراد وتحديده (٦) .

ومرجع التشابه بالاستقراء إلى ثلاث جهات :

الأولى : ما كان حاصلًا بسبب اللفظ والمعنى .

(١) من الآية ٨٣ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٣) مناهل العرفان ١٦٧/٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق ، تفسير القرطبي ٩/٤ ، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ٤/٢ ، البرهان ١/٨٠ ،

أحسن الحديث / محمد سعيد رمضان ص ٧٦ .

(٦) أنوار البيان أد / زكي أبو سريه ص ٢٣١ .

الثانية : ما كان حاصلًا بسبب المعنى فقط .

الثالثة : ما كان حاصلًا بسبب اللفظ وحده .

وما يتصل بموضوعنا هو : ما كان التشابه فيه حاصلًا بسبب المعنى فقط .

أما ما سواها فمن رام الاستزادة فتطلب من محالها ^(١) .

ويدخل في التشابه من حيث المعنى فقط « متشابه الصفات الإلهية » أى ما ورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية عن الصفات الإلهية .

وبالمثال يتضح المقال : قول الله - تعالى - ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^(٢) .
يدرك القارئ أن معنى (الاستواء) لغة : التمكن من الشيء مع إلماسه .

ومعناه اللغوى هذا بالنسبة للرحمن - تقدست صفاته - محال ، فلزم أن تكون كيفية (الاستواء) فوق إدراك العقول .

وبهذا كان الخفاء من جهة المعنى ^(٣) .

ب (أنواع المتشابه من حيث العلم به : ذكر أهل العلم أنها ثلاثة :

١) ما يمكن معرفته عن طريق البحث العلمى .

٢) ما لا يمكن معرفته البتة مثل ما استأثر الله تعالى بعلمه ^(٤) .

أنواع المتشابه الذى كثر الجدل والحوار فيهما كثيرة أبرزها :

- فواتح السور مثل « ألم »

- متشابه الصفات الإلهية .

(١) الإتيان ٥١٢ ، مناهل العرفان ١٧٥ / ٢ .

(٢) الآية ٥ من سورة طه .

(٣) مناهل العرفان ١٧٥ / ٢ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، الإتيان ٥ / ٢ ، تفسير القرآن العظيم ٣٢٨ / ١ .

وبطبيعة الحال فإن متشابه الصفات الإلهية هو موضوع حديثنا ، وذلك فيما يلي : آيات وأحاديث الصفات الإلهية : منها ما هو محكم كقوله - تعالى - : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ .

ومنها ما هو متشابه كقوله - تعالى - ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ نَحْنُ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) ، وقول النبي ﷺ : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول : « من يدعون فاستجب له من يسألني فأعطيه ، من يستغفر فأغفر له » ^(٣) .

موقف العلماء من آيات وأحاديث الصفات الإلهية :

اتفق العلماء على أن الله - تعالى - يجب له كل كمال قدسى يليق بذاته المقدسة .

واتفقوا على أن المحكم والمتشابه من آيات وأحاديث الصفات الإلهية يجب الإيمان بها ، واتفقوا على أن المحكم فيها يجب الإيمان به على نحو ما دل عليه لفظه ومعناه كوجود الله - تعالى - وقدرته ووحدانيته .. الخ .

واتفقوا على أن الله - تعالى - متصف بصفات الكمال اللائقة به ، وأنه - جل شأنه - تتنزه عن صفات النقص التي لا تليق بذاته العلية . واتفقوا على عدم مشابهة الله - تعالى - لخلقه .

والأصل في هذا :

نصوص قطعية الدلالة كقوله - تعالى - ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

(١) الآية ١٠ من سورة الفتح .

(٢) الآية ٤ من سورة القمر .

(٣) رواه البخارى ومسلم بسندهما عن أبى هريرة رضي الله عنه .

أَلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ، وقوله - سبحانه - : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿١٢﴾ وقوله - تباركت أسماؤه - : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٣﴾﴾ .

واتفقوا فيما يتعلق بآيات وأحاديث الصفات الإلهية التي يوهم ظاهرها وتركيبها وصياغتها اللغوية على التشبيه بالمخلوق على :

أ (أن القول والعمل بظواهر تلك النصوص مستحيل على الله - تعالى - لأن مؤداه التشبيه وهو محال .

ب (وجوب صرف هذه الظواهر من النصوص إلى ما يليق بأصول الإيمان .

ج (إذا كان المتشابه الواجب صرفه من جهة الظاهر لاستحالة على الله - تعالى - ليس له إلا تأويل واحد يتفق وما يليق بالله - تعالى - من كمال قدسى وجب المصير إليه كقوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ﴿٤﴾ . فإن المعية الحسية بالذات الإلهية مع الخلق مستحيلة قطعاً ، وليس هناك بعد هذا إلا تأويل واحد وهو : المعية المجازية بالعلم وسائر صفات الكمال ^(٥) .

د (إذا كان نشر الدعوة الإسلامية وإفهام أصول العقيدة للعوام وتفنيد ومزاعم الملاحدة والمشركين يتوقف على التأويل العلمى وجب القول بالتأويل لأن القاعدة الشرعية « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » .

واختلفوا فيما عدا ذلك على ثلاثة مذاهب من حيث الجملة :

المذهب الأول : السلفى وهو يتفرع إلى فرعين :

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنعام .

(٣) سورة الإخلاص بتمامها .

(٤) من الآية ٤ من سورة الحديد .

(٥) مناهل العرفان ١٨٢ / ٢ .

الأول : صدر الأمة من الصحابة والتابعين واتباع التابعين فحسب : وهم أهل التفويض أى تفويض العلم والمعنى والكيفية من المراد من هذه النصوص وقرروا : يجب الإيمان لهذه النصوص مع صرف ظواهرها المستحيلة على الله - تعالى - مع تفويض الأمر لله - تعالى - فى المعانى المرادة ^(١) .

الثانى : أدياء السلفية (الجماعات الموجودة بالخليج العربى ومصر وغيرها وهو ما يتعصب له حالياً) قرروا بوجوب الإيمان لهذه النصوص وعدم صرف ظواهرها بل إمرارها على الكيفية المرادة أو المتبادرة من النصوص مع وجوب الاعتقاد بأن ما دلت عليه النصوص حقيقة فى جانب الله - تعالى - تخالف ما يتصف به المخلوق ، وعلى هذا الفهم قد فوضوا فى المعنى فقط ولم يفوضوا فى الكيفية .

وبهذا يظهر الفارق بين الإتجاهين فى المذهب السلفى :

الاتجاه الأصلى الأصيل : يفوض المعنى والكيفية معاً .

الإتجاه المدعى : يفوض المعنى ولا يفوض الكيفية ^(٢) .

المذهب الثانى : مذهب الخلف : وهم يؤلون النصوص بيد أن لهم اتجاهين .

أولهما : تأويل يؤل النصوص بصفات سمعية غير معلومة لنا يقيناً وهم الأشاعرة ^(٣) .

(١) لم يشك عن رسول الله ﷺ ولا عن صحابته ولا عن تابعيهم الخوض أو الكلام مطلقاً فى هذه النصوص من حيث المعنى والكيفية .

(٢) الحموية الكبرى فى مجموعة الرسائل الكبرى ص ٤١٩ ، وانظر : الأسماء والصفات للبيهقى ، إيضاح الكلام للعز بن عبد السلام ١٣١٢ ، المدخل إلى دراسة علم الكلام د / حسن الشافعى ص ٨٠ ، المذاهب الإسلامية للإمام أبى زهرة ص ٣٢٢ ، توحيد الصفات محمود عبد الرزاق ص ٩٣ طبعة أولى .

(٣) الإتقان ٦١٢ ، مناهل العرفان ٢ / ١٨٥ .

ثانيهما : تأويل مجمل الظواهر على معنى يليق شرعاً وعقلاً وهم المتأخرون ^(١).

المذهب الثالث : التوسط بمعنى الأخذ بالمذهب الأول (الأصلي منه) والمذهب الثاني في أمور بمعنى أن تأويل المتشابه إذا كان قريباً من استعمالات اللغة العربية فلا مانع ، وإذا كان بعيداً لم يأخذوا به بل توقفوا وفوضوا معرفة معناه لله - تعالى - (٢) .

وقد استدل كل مذهب على ما ذهب إليه بأدلة المنقول والمعقول مما لا يتسع المقام لسرده^(٣).

وبإيراد المثال يتضح المقال لكل : قول الله - تعالى - : ﴿ وَيَبْعَثُ رَبُّكَ دُجَانًا مِّنَ السَّمَاءِ مَطَوِّئَاتٍ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِّيَمِينِهِ ﴾ (٥) وقوله ﷺ : « ينزل ربنا إلى السماء الدنيا » الحديث .

فالمذهب الأول: (الأصلي): ينزهون الله - تعالى - عن ظواهر هذه النصوص لأنها توهم مشابهة الله - تعالى - للمخلوقين ولا يخوضون في تأويلها ويفوضون العلم والكيفية لله - تعالى - وحده ، فيقولون « الله أعلم بمراده » .

و(المدعى) كسابقه إلا أنه إما أن يفوض العلم ويخوض في الكيفية وإما أن يفوض الكيفية ويدعون العلم بالمعنى ، وعليه فيقولون له وجه ويد واستواء حقيقى بناء على ما تبادر من اللفظ وما فهم منه في الذهن، مع القول بأن هذه الحواس لها معنى أو كيفية تخالف ما في المخلوق .

المذهب الثاني : يؤول وذلك على النحو التالي :

(١) المراجعان السابقان .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) المرجعان السابقان .

(٤) الآية ٢٧ من سورة الرحمن .

(٥) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

- الفريق الأول : يثبت لله - تعالى - صفة سمعية : الوجه ، اليد .
- الفريق الآخر : يقول الوجه بمعنى الذات ، اليد بمعنى القدرة ، الاستواء بمعنى الغلبة .

وعلى هذا فقد استبان لنا ما يقال عن النصوص الموهمة للتشبيه .

وتثور عدة تساؤلات ؟ !

أين الحق فيما سبق ؟ !

السلفية الأصيلة - لا المدعية - آثروا السلامة فتجنبوا الخوض بالتأويل لذا عبّر عنهم شارح الجوهر « ومذهب السلف أسلم » وقصدوا التنزيه المطلق لله - تعالى - فلم يقولوا بالحقبة اللغوية (ظاهر النصوص) وفوضوا الحقيقة الشرعية لله - تعالى - فهم على التفويض المطلق لفظاً ومعنى ، ولذا لم ترد عنهم أثره من علم في هذا الأمر سوى التفويض المطلق ، واتجهوا لغرس الإيمان وتعظيم شعائر الإسلام وانشغلوا بمعالي الأمور ففتحوا وسادوا وعزوا وانتصروا .

والمؤولة خاضوا بالتأويل بقصد التنزيه لله - تعالى - عن مشابهة الحوادث إلا أنهم عينوا معاني محددة ، واشتغلوا بمجادلة الصابئة والزنادقة والمبتدعة فلبجأوا للأقيسة والمعقولات وكثرت فيهم المجادلات وصنفوا مصنفات لا تغرس إيماناً صافياً ، لكثرة ما اعتنوا من فروعات ومجادلات ، ولذا أمست مصنفاتهم في علم العقيدة لا يكاد يخرج القارئ منها بطائل !! .

لكن الحق الذي يجب المصير إليه أن ما رامه الفكر السلفي الأصيل (لا المدعى) إثبات السلامة بقبول النصوص والإذعان لها والتسليم بها لذا فقد سجل القرآن الكريم ونوه عن صدق توجههم ﴿ ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللّٰهِ وَمَلٰٓئِكَتِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۚ وَلَا تَفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأَمَّا الْفِرْقَانُ فَمِنْ دُونِ الْمَأْمُورِينَ ۚ ﴾

وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ (١).

والمؤولة قصدوا تنزيه الله - تعالى - عن مشابهته للحوادث فصرفوا ظاهر النصوص المتعلقة بما يوهم التشبيه « كالاستواء ، واليد ، والعين ، والقدم ، والمجى ، والضحك ، والسخط ، والكره ، والكيد ، » إلى معنى يليق بذات الله - تعالى - المقدسة ، ومستندهم :

لو أخذنا بظاهر الألفاظ ودلالاتها المعلومة لنا لوقعنا في محظورات عدة ، منها : اعتقاد مشابهته - جل شأنه - للحوادث ، وهو محال ، فوجب اعتقاد ما يليق بالله - تعالى - ذاتاً وصفات ، وعليه فتصرف الألفاظ التي تؤدي إلى ما نهى عنه وما هو محال عليه - سبحانه وتعالى - عن ظواهرها .

يضاف إلى ذلك : أن التأويل في هذا الجانب لا يقصد منه الفتنة مقصد الذين في قلوبهم زيغ كما وضع القرآن الكريم ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ ﴿٢﴾ ، بل سداً للفتنة ومن سد الفتنة فهو من أهل الهداية لا من أهل الضلالة .

وقد تدبر أعلام السلف الصالح - رضوان الله عليهم - ألفاظ القرآن الكريم ، في معرض البيان والتفسير ولم يقفوا عند مجرد الدلالة اللفظية المجردة : روى البخارى في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أن رجلاً قال لابن عباس رضي الله عنه : « إننى أجد فى القرآن أشياء تختلف على ؟ قال : ما هو قال : « فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » و « وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون » و « ولا يكتُمون الله حديثاً » و « قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » قال ابن عباس رضي الله عنه : « فلا أنساب بينهم » فى النفخة الأولى ، و « لا يتساءلون » فى النفخة الأولى كذلك ، و « أقبل بعضهم على بعض يتساءلون » فى النفخة الثانية وأما « والله ربنا ما كنا

(١) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧ من سورة آل عمران .

مشركون» فإن الله - تعالى - يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، فيقول المشركون :
تعالوا نقول : ما كنا مشركين ، فيختم الله على أفواههم فتنتطق جوارحهم بأعمالهم
فعند ذلك : لا يكتُمون الله حديثاً^(١) .

والأمور المتشابهات كما أمر الشارع يجب ردها إلى المحكمات (أم الكتاب)
ولا يتم ذلك إلا عن طريق النظر والاستدلال والتأويل الحق .

على ضوء ما سلف : التأويل الصحيح غير منهي عنه ، لعدم اتخاذه وسيلة
وذريعة للفتنة بل لسدها ووأدها ، أما التأويل الفاسد فهو ما كان مقترنا بالزيف
والإنحراف والضلال والنية السيئة كما قال - تعالى - « فأما الذين في قلوبهم زيغ » .

وبهذا استبان سلامة الوسائل والمقاصد للفكر الأصلي المعتمد (الصحابة
والتابعين وأتباع التابعين فحسب » وللفكر الخلفي المنعوت بالتأويل .

فقد اتفق الفكران على مقصد واحد تنزيه الإله الواحد الفرد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد عن كل نقص وعن كل ما يوهم مشابهته
للحوادث .

والقاعدة الشرعية تقرر : « الوسائل لها أحكام المقاصد » و « ما لا يتم الواجب
إلا به فهو واجب » .

أما أدعياء السلفية الذين يحكمون على الفكر الخلفي فيما نحن بصددده فإنهم
تنكبوا الطريق لأنهم وإن فوضوا المعنى (وهذا أمر محمود إذ يتفقون مع الفكر
السلفي الأصيل) إلا أنهم لم يفوضوا الكيفية وحملوا ألفاظ النصوص على
ظواهرها ، فاقتربوا من القول بمشابهته - جل شأنه - للحوادث ، ويؤدي هذا
بالضرورة إلى القول بالجسمية !! .

وإنكار أدعياء السلفية « المجاز » لاسيما في النصوص الشرعية للأخذ بالظاهر

(١) صحيح البخارى : كتاب التفسير ، تفسير القرآن العظيم ٢ / ٢٢٠ .

فحسب يجعلهم يتفقون مع « الظاهرية » وبالتالي يغلق الباب بالكلية أمام التدبر الواجب في تلك النصوص ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (١) لأن المتشابه - بداهة - من جهة فهمه وإدراكه يحتاج إلى إعمال فكر ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (٢) فلا استنباط من سمات أهل العلم الذين يبينون للناس حقائق الأمور وأحكامها لاسيما عند التنازع .

وحرى بأدعياء السلفية الذين ينكرون « المجاز » في النصوص الشرعية دراسة معانى الألفاظ لغة وشرعاً لأن الأسماء اللغوية تنقسم إلى قسمين :

أ) وضعية : وهى الألفاظ باعتبار المعانى التى وضعت لها ابتداء .

ب) عرفية : وهى الألفاظ التى قصرها العرف على بعض ما وضعت له ابتداء ، أو أذاعها فى معنى مجازى لها .

ومثال الوصف : سكين ، منشار ... الخ

العرفى : لفظ الدابة « لما وضع ابتداء » ولفظ الرواية « لما أذيع فى معنى مجازى » ، وهذه الألفاظ (أو الأسماء) قد تصرف الشارع فى ألفاظها كما تصرف العرف فيها فخصص بعض الأسماء ببعض مسمياتها كألفاظ الإيمان والحج والصوم ونحوه ، كما صنع العرف فى معنى الدابة ، وأطلق بعض الألفاظ على ما له صلة بمعناها ، فكما أطلق لفظ (محرمة) على الخمر والمرأة التى يحرم الزوج بها (٣) .

من أجل ذلك فإن الفقهاء وجدوا علاقة اللفظ بالمعنى له عدة اعتبارات وعليه فقد قسموا اللفظ بالإضافة إلى المعنى عدة تقسيمات :

أ) باعتبار المعنى الذى وضع له : خاصاً ، وعاماً ، وجمعاً منكراً ، ومشتكراً .

(١) الآية من سورة محمد .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المستصفى ١/ ٣٣٦ ، الإحكام للآمدى ١/ ٤٨ .

- ب) باعتبار المعنى الذى استعمل فيه : حقيقة ومجاز ، وصريحاً وكنائية .
- ج) باعتبار طرق الوقوف على مراد المتكلم منه : دال بالعبرة ، ودال بالإشارة ، ودال بدلالته ، ودال باقتضائه ^(١) .

إذا علم هذا : فقد اتضح تهافت أدعاء السلفية فى إنكار المجاز فى النصوص الشرعية وما إنكارهم إلا للقول بإجراء اللفظ على ظاهرة فيما يتصل بموضوعنا هذا وهو قولهم « بالكيفية »

ومما يدل على نزعتهم للقول « بالكيفية » ما صرحوا به فى كتبهم من إثبات ما ورد ما يوهم مشابهته - تعالى - للحوادث على معناه الظاهرى والمتبادر فأثبتوا لله - تعالى - اليد والعين والقدم والاستواء والمجئ والنزول والغضب والفرح والكيد وما مائل ذلك غاية ما قالوه إن هذه الحواس لله - تعالى - تخالف حواس المخلوق !! .

ولأجل محاولاتهم إثبات « الكيفية » لمدلولات ألفاظ النصوص الموهمة للتشبيه نفوا أن تكون هذه النصوص من التشابهات وجعلوها من المحكمات .

والقارئ لكتبهم يجد التناقض المخزى فقد أنكروا (المجاز) وشنعوا على (التأويل) وقالوا بالمجاز والتأويل فى نصوص شرعية لاسيما آيات وأحاديث الصفات الإلهية مثل :

« بل يده مبسوطتان » ، « أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا » ، « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي » ، « والسموات مطويات بيمينه » ، « كلتا يديه يمين » ، « ولتصنع على عيني » ، « تجرى بأعيننا » ، « وهو معكم أينما كنتم » « ونحن أقرب إليه » ، « وهو الذى فى السموات إله وفى الأرض إله » ، « وهو الله فى السموات وفى الأرض » .

(١) انظر مباحث الألفاظ ودلالاتها فى كتب أصول الفقه المعتمدة .

فالقارئ لكتب أدعياء السلفية يجدهم يركنون للتأويل في هذه النصوص لا محالة، فإذا كان المجاز على حسب معتقدهم لا وجود له في النصوص الشرعية وإذا كان التأويل كزعهم علامة الفساد والضلال، وإذا كانت آيات وأحاديث الصفات الإلهية كلها من المحكم، أفلا يؤدي هذا إلى القول لا قدر الله تعالى - بالتناقض في النصوص ؟ ! لأنها محكمة كلها من وجهة فكر مدعى السلفية وبالتالي فهي على الحقيقة اللغوية وبالتالي لا مجاز ولا تأويل ؟ فلم يبق إلا القول بإجراء الظاهر فقط ويترتب عليه التناقض ! أو القول بالمجاز والتأويل في مواضع وأنكروهما في مواضع ؟ ! وهل هكذا تكون قدسية النصوص ؟ ! وعرض معانيها ؟ .

أدعياء السلفية: فإن تلك النزعة ظهرت إثر كتابات لم تفقه مبناها ولا يتدبر معناها فألصقوا بالأئمة أقوالاً أو فسروا أقوالهم تبعاً لمبادئ فكرهم والإمام الفقيه الحنبلي الخطيب « ابن الجوزي » تصدى لهم نافعياً أن يكون ذلك رأى الإمام أحمد بن حنبل فقال ما نصه « ... رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح ، فصنعوا كتباً شانوا بها المذهب ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، فسمعوا أن الله - تعالى - خلق آدم على صورته ، فأثبتوا له صورة ووجها زائداً على الذات ، وفما ولهوات وأضراساً ، وأضواء لوجهه ، ويدين وأصبعين وكفاً ، وخنصراً وإبهاماً ، وصدرأ وفخذأ وساقين ورجلين ، وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس ، وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات ، فسموها بالصفات تسميات مبتدعة ، ولا دليل لهم في ذلك من النقل ، ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله - تعالى - ، ولا إلى إلغاء ما توجه الظواهر من صفات الحديث ، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا صفة ذات ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا لا نحملها على توجيه اللغة مثل « يد » على قدرة ونعمة ، ولا مجيء وإتيان على معنى بر ولطف ، ولا ساق على شدة ، بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشئ إنما يحمل على حقيقته إن أمكن ، فإن

صرف صارف حمل على المجاز ، ثم يتخرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنة !! ، وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام ، وقد نصحت التابع والمتبوع ، وقلت لهم يا أصحابنا ، أنتم أصحاب نقل وإتباع ، وإمامكم الأكبر « أحمد بن حنبل » يقول : كيف أقول ما لم يُقل ، فإياكم أن تبتدعوا من مذهبه ما ليس منه ، ثم قلت في الأحاديث ، تحمل على ظواهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه - سبحانه - مجرى الحسيات ، وينبغي ألا يهمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقل ، فإننا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم ، فلو أنكم قلتم بدلالة الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح ، فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل السلفي ما ليس فيه ^(١) .

ووضح بهذا أن السلفية الأصيلة شيء ، وإدعائها شيء آخر ^(٢) .

والخلاصة التي يجب إيرادها :

أولاً : أن الفكر السلفي الأصيل (عصر الرسول ﷺ وأصحابه واتباعهم واتباعهم) فوض المعنى والكيفية فكانت النصوص الموهمة للتشبيه عنها : « الله أعلم بمراده » شأنها شأن ما استأثر الله - تعالى - بعلمه كالحروف المقطعة أوائل السورة ألم ، حم ، جمعسق الخ

ثانياً : أن أدعياء السلفية من بعض دعاة الكيفية فاثبتوا الظاهر الحسى .

ثالثاً : أن الفكر الخلفي جنحوا إلى تأويل المعنى والكيفية تأويلاً تصرف به ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه إلى معنى يليق بذات الله - تعالى - .

(١) دفع شبه التشبيه لابن الجوزى .

(٢) المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة ص ٣١٩ وما بعدها .

تنبيهات مهمة في ألفاظ موهمة للتشبيه

(١) قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^(١) .

وجه الدلالة : الأمة المسلمة منذ عهد النبوة الخاتمة والصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم لم يشتغلوا بتأويلها بتعيين معنى محدد خاص ، وما نسب للإمام مالك رحمته الله خطأ وتدليس ، لم يصرح به ، إنما الصحيح ما رواه البيهقي في الأسماء والصفات بسنده أن الإمام مالكا رحمته الله لما سئل قال : « الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ، ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة » أخرجه فأخرج الرجل ^(٢)

وما يدعيه ويزعمه السلفيون (ثبت ما أثبتته الله لنفسه الاستواء على العرش) باطل جملة وتفصيلاً ؛ لأنهم يريدون باستواء الله استواء الأجسام !! والحق أن الاستواء الذي أثبته القرآن الكريم ليس الاستواء الذي يريدونه ، من الاستقرار والجلوس ، فإن لفظة « الاستواء » لها استعمالات في لغة العرب مثل : القهر .

(٢) قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ^(٣) ، قوله ﷻ : « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » ^(٤) ، ففسرت بأن « مَن في السماء » : الملائكة في تأويل النصين .

وتساؤل للسلفية لعله يحرك جمود أذهانهم : هل الله ﷻ له حسب تصوركم «يد» أم «يدان مبسوطتان» ، أم «أيدي» أم «يمينه» - وكلها ألفاظ في آيات قرآنية - أم «كلتا يديه يمين» - كما في الحديث النبوي الصحيح - ؟ .

هل من جواب ؟ !

(١) الآية ٥ من سورة طه .

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ص ٤٠٨ - بتصرف - .

(٣) الآية ١٦ من سورة الملك .

(٤) سنن الترمذي كتاب البر والصلة : باب ما جاء في رحمة المسلمين .